

قضية اليوم

موفد هاكرون: لبنان غير قابل للإصلاح!

قبيات عقيقي

«لبنان بلد غير قابل للإصلاح». هذه هي الخلاصة التي توصل إليها موفد الرئيس الفرنسي إيمانويل ماكرون، بيار دوكان، خلال جلسة عُقدت أمس، بدعوة من السفارة الفرنسية في بيروت، حضرها أكثر من 15 صحافياً لبنانياً وأجنبياً عاماً في لبنان، لعرض التأخير الحاصل في تنفيذ الحكومة اللبنانية لمقررات مؤتمر «باريس 4».

خلال الجلسة، أشار الموفد الرئاسي الفرنسي إلى أن الهدف من زيارته الحالية هو «الحث على تشكيل الحكومة، وتنفيذ مقررات مؤتمر سيدر، وعدم هدر المزيد من الوقت، فقد من أكثر من ستة أشهر على المؤتمر ولم تنفَّذ الحكومة اللبنانية شيئاً من البرنامج». ويختبر من الفوقية التي لا تخلو من التوبيخ، يقول دوكان إن «أما

في حال نكث المسؤولون اللبنانيون بوعودهم، فهم لن يحصلوا على الاموال التي وُعدوا بها

المجتمع الدولي خابت من الطليقة السياسية اللبنانية ومن التأخير في البدء بتنفيذ مقررات سيدر. نحن الفرنسيون معتادون على آلية العمل في لبنان وقدمنا الكثير له، ولكن لدينا تجارب سابقة في مؤتمرات باريس 1 و2 و3، وهي غير مُشجّعة، لذلك نحر قلقون من التأخير في تنفيذ الإصلاحات. فهذه المرة لن تكون شبيهة بالمرات السابقة، الأمور مختلفة اليوم، ولبنان لم يعد خارجاً من حرب لئتمساهل معه. عليه تنفيذ الإصلاحات لأن سيدر هو برنامج من ثلاثة ركائز: الإصلاحات والمشاريع والتمويل. ولا يمكن أن ينفَّذ البرنامج في ظل غياب أحدها». تأتي هذه الجلسة بعد زيارة دوكان للرئيس نبيه بري وسعد الحريري، أول من أمس، موقفاً من الرئاسة الفرنسية لتحريك عملية تشكيل الحكومة اللبنانية. إلا أن دوكان نفى

تدخل بلاده في الشؤون الداخلية للبنان أو الضغط لتنفيذ مقررات برنامج «باريس 4»، مشيراً إلى أنها تندرج «في إطار الصداقة بين البلدين، وأن فرنسا معنيّة بمساعدة لبنان على الاستفادة من مؤتمر سيدر، والفرصة المتاحة له لإنقاذ اقتصاده».

وعلى رغم إصرار الموظفين بالسفارة على إبقاء الحديث «باريس 4» لإيجاد اللاجئ السوريين ببعض مقومات العيش المحفّودة في لبنان، معاً لتدقيقهم النقل عن الجهة المتحدة ببحث أن ما يقوله «صلحة لبنانية ببحث». إلا أن الأهداف الفرنسية لم تعد خافية



لم يلزم أحد المسؤولين اللبنانيين بالتوقيع على مقررات المؤتمر إن كانوا يدركون مسبقاً أنهم عاجزون عن تنفيذها (الجالس ويهرا)

على أحد، وإبرزها تأمين نجاح برنامج «باريس 4» لإيجاد اللاجئ السوريين ببعض مقومات العيش المحفّودة في لبنان، معاً لتدقيقهم النقل عن الجهة المتحدة ببحث أن ما يقوله «صلحة لبنانية ببحث». إلا أن الأهداف الفرنسية لم تعد خافية

«هيئة التشريع» للتعويض على شركة خاصة بسبب إضراب عمالها!

منذ اليوم الأول لبدء عمل شركات مقدمي الخدمات في قطاع الكهرباء، بدأت للحصول على التعويضات. إما المالية أو على شكل تعديد الحشد. التعديد الأول كان لمدة أربعة أشهر على خلفية إضراب المياومين في العام 2012. والتعديد الثاني كان على خلفية إضراب العمال في العام 2014. وهاهي الشركات تنتظر تعويضاً مالياً قد يصل إلى 20 مليون دولار. رباط بالإضراب نفسه، وبيت هذا التعويض وذات. حصلت شركة NEUC منذ الشهر قليلة على تعويض بقيمة 7 ملايين دولار. فهل تتحول التعويضات إلى عائدات ثابتة للشركات؟

إيلي القرزلي

إذا سارت الأمور كما تأمل شركات مقدمي الخدمات، فإنها ستحصل على تعويض يقدر بنحو 20 مليون دولار، لشركة دباس (NEUC) الحصّة الأكبر منه وتقدر بنحو 9 ملايين دولار. هذا محل جزءاً من مشكلتها أيضاً، لكنه لا يبعد عنها شبح الإفلاس. كانت القصة قد بدأت في العام 2014. بين 9 و4 كانون الأول، أُضرب عمال شركات مقدمي خدمات التوزيع المتعاقدة مع مؤسسة كهرباء لبنان، عن العمل. من على تلك الأحداث، التي شملت إغلاق أبواب المؤسسة ومنع عمالها ومستخدميها من الدخول، نحو 4 سنوات، لكن مع ذلك، فإن تبعات ذلك الإضراب لم تنته. وعلى رغم مرور سنوات على مطالبة الشركات بتعويضات عن الأضرار

المحروقات وتردي أحوال الجبابة (تقدر المبالغ المستحقة على المواطنين والتي لم تُجب بعد بنحو 600 مليون دولار). بالنسبة للشركات، فإن الإضراب، أتى على خلفية صدور القانون رقم 287/2014، الذي يجيز لكهرباء لبنان ملء المراكز الشاغرة في ملاكها لوظائف إدارية وفنية بحسب التعويض فعلاً؟ ذلك السؤال لا يزال محل أخذ ورد، بانتظار أن تحسمه هيئة التشريع والاستشارات في وزارة العدل، التي سبق أن أقرت بحق الشركات بالتعويض. فهل تعود الهيئة فتؤكّد قرارها، رداً على الكتاب الثاني المقدم من كهرباء لبنان بتاريخ 2015/9/5؟ هذا ما يخشاه المطلعون على الملف، ينظرون بعين الريبة إلى كيفية إدارته من قبل السلطة السياسية، خصوصاً في ظل الوضع الكارثي لكهرباء لبنان، التي ترزح تحت عجز كبير، بعد ارتفاع أسعار

تقرير

«أل بي سي» في المحكمة... «حقها دم»!

سيكون على فت يهضمه الأمر أن ينتظر أربعة أشهر لمعركة فت سيفوز بمحطّة «أل بي سي» (إنترناسيونال). عُقدت أمس جلسة المرافعة، في الخيرة، أمام القاضية المنفردة الجزائيّة في بيروت، بدت الجلسة رتيبة في الضمّة الصالفة أمام القضاء منذ أكثر من عشر سنوات، هي بعض من تركة الحرب الأهليّة... التي لم تنته بعد

محمد نزاه

صادف، أمس، أن الصباح كان ماطرًا. السماء ملبّدة، بالكاد يدخل الضوء إلى القاعة. لون القضاء أصفر. تلك القاعة، منذ «مليون» سنة، بلا سقف تقريباً. كأنّ قذيفة، من حقبة الحرب الأهلية، أصابتها. لسبب ما لا أحد يُصلحها. إن كانوا يدركون مسبقاً أنهم عاجزون عن تنفيذ الإصلاحات الواردة فيه». فوقاً لدوكان «يسدو واضحاً أن هذا البلد غير قابل للإصلاح. فقبل انعقاد مؤتمر سيدر كانت حجج بعض المسؤولين اللبنانيين مرتكزة إلى عدم حاجة لبنان للإصلاح وأن المشكلة سيبها تدفق أعداد كبيرة من اللاجئ. لاحقاً توجّهوا إلى المؤتمر ووقفوا على بنوده كاملة والتي تشترط تخفيض العجز وخفض حجم القطاع العام، والشراكة مع القطاع الخاص وإصلاح الكهرباء والقيام بمشاريع محدّدة في البنية التحتية. اليوم عدنا إلى الصفر. وأكثر من ذلك نحنوتنا بالجنون في حال كنّا مقتنعين بإمكانية تنفيذ الإصلاحات التي تطوّي على آثار اجتماعية مثل تقليص حجم الدولة. لكن عليهم أن يدركوا أنهم وقفوا على الاستشارات والتشريع في وزارة عدمه بها المانحون مشروطة بإجراء هذه الإصلاحات وهذه المشاريع. وفي حال نتحلوا بوعودهم فهم لن يحصلوا عليها. وبالتالي إضاعة فرصة الإنقاذ المتاحة».

في زمن الحرب، وكيف نسالم في زمن السلم. لا يوجد حقيقة تخفي». من قال له ذلك؟ هناك حقائق كثيرة في التاريخ تظل مخفية. مثلاً، من اغتال، برابه، رئيس الحكومة السابق رشيد كرامي؟ ربّما هذه مسألة لا علاقة لها بد«المجتمع المسيحي». صحيح، لنعد إلى ذاك «المجتمع»... أو بالأحرى إلى الجلسة.

تراجع عدوان إلى الخلف وجلس بين جماعته. تقدّم زميله، المحامي نجيب إيان، بوكالته عن ججع و«القوّات» أيضاً، وقدم مرافعة رتيبة. أسهب جاء دور فريق الدفاع المحامي نعيم فرح، وكحل المحطّة والظاهر، طلب إخراج المحطّة من الأذاع «لأنّ بلي عم يصير هرطقة قانونيّة. كذلك تطلب المحافظة على المكتة الخاصة لم يكن هناك شيء اسمه القوّات اللبنانية. كهيكلية تنظيمية (في لثمانينات القرن الماضي)، بل كانت ضمن تحالف قوى وأحزاب منضوية في «الجهة اللبنانية». الرئيس بشير الجميل أعلن فور انتخابه رئيساً للجمهورية أنه سيحلّ القوّات». شبايبك القاعة الملثّعة، وهي قريبة من الطريق العام، تجعل القاضية تطب، مع كل بوق تخلقه سياراً، أن يُبعد المتكلّم ما قاله لأنها لم تسمع. لا «مكثفات» في القاعة. عندما «شوّيت» القاضية طلبت من أحدهم أن يجلب المروحة «لأن الجلسة مطوّلة». تابع المحامي فرح كلامه: «لو كان هناك إمرة عسكرية من ججع على الضاهر (في القوّات)، هل كان الأخير تجرّأ على الاستقالة من إدارة المحطّة في العام 1989؟ الآن يُجدّون جرّأ سياسياً ضاعطاً لكنه لن ينفع. عقد التفريح، أي البيع، لمصلحة بيار الضاهر جرى توقيعه بعلم ججع وموافقته».

أخيراً، القاضية جوني، التي بدت لطيفة فوق العادة مع الطرفين، أخذت الكلام وتحدّثت عن أنّها «ليست من النوع الذي يقبل التّدخل، لديّ مناعة مطلقة، وحيادية، مع علمي أنّنا لسنا في مدينة فاضلة، ولكن من لديه شكّ لقليل وأنا عندما لا أحكم في القضية» كان برضاها أنّها تُريد أن تتخلّص من هذه الأجواء. قالتها بوضوح: «بديّ أخلص من هالملف». أعطاهم الطرفان الثقة وقرّرا المهضي في موعد صدور الحكم النهائي سيكون في 28 شباط المقبل. انتهت الجلسة.

وكلاء جعج قالوا إنّ المحطّة مشروع سياسي حزبي وهي تابعة ل«القضية»

كان قذيفة من حقبة الحرب الأهلية أصابت قاعة المحكمة مبانة بلا سقف تقريباً (صوان طحطح)

المؤسسة تعاملت مع المسألة بجديّة أكبر، مقدمة الكثير من الحثثيات الجديدة، التي لم يتمّ التطرق لها في طلب الاستشارة الأول، والذي يشير الكتاب إلى أنها صدرت «بناء على طلب وزارة الطاقة والمياه». في الاستشارة من هيئة التشريع، ولماذا، هذا يعني أن الوزارة هي التي طلبت الاستشارة لا هيئة التشريع، ولماذا، علمنا أنه لا يحقّ للوزارة أن تطلب الاستشارة، إنما يفترض أن يقتصر دورها، بصفتها وزارة الوصاية، بنقل كتاب مؤسسة الكهرباء إلى وزارة العدل.

بعيداً عن دور الوزارة في مسألة تعويض الشركات، فإن المؤسسة طلبت من هيئة الاستشارات الخدمات التي قامت بتسجيلهم في الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي، بما يعني أن هؤلاء يعتبرون جزءاً لا

تنتظر شركات مقدمي الخدمات قرار هيئة التشريع للحصول على تعويضات بقيمة 20 مليون دولار

بل احتجاجاً على ما اعتبروه غيباً لاحقاً بهم نتيجة تحديد حاجات المؤسسة (قرار مجلس الإدارة رقم 36/2014). وبالتالي، فقد جاء في الاستشارة أن هذه الأفعال لا تخرج عن سيطرة مؤسسة كهرباء لبنان التي كان من واجبها الإصرار على الاستعانة بالقوى الأمنية لإخلاء مواقع تؤنّن مرفقاً عاماً حيوياً، وذلك تسهلاً لمقدمي الخدمات لتشغيل وصيانة قطاع الكهرباء لذا يكون أحد الشرطين الواجب توافرها بموجب العقد غير متوافر في الحالة الحاضرة، مما يحول دون وصف هذه الأفعال بالقوّة القاهرة.

بصرف مصدر متابع للقضية القرار الجاهر الذي لا يرتب للشركات أي حق بالتعويض، بحسب العقد الموقع مع المؤسسة. أما بالنسبة للمؤسسة، فينطبق على الوضع وصف القوة القاهرة الذي لا يرتب للشركات أي حق بالتعويض، خصوصاً أنه بموجب الكارثي لكهرباء لبنان، التي ترزح تحت عجز كبير، بعد ارتفاع أسعار